الاثنين 23 مارس 2015

عناصر كلمة
الوزير لدى رئيس الحكومة
المكلف بالعلاقة مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني
اليوم العالمي للحق في الحقيقة

السيّدات والسّادة الكرام،
السيّد ممثّل المفوّضيّة السّامية لحقوق الانسان،

يسعدني في بداية هذه الكلمة أن أتوجّه بالشكر للسيدة سهام بن سدرين رئيسة هيئة الحقيقة والكرامة ولكل أعضائها على هذه الدعوة للمشاركة في فعاليات الاحتفال باليوم العالمي للحق في الحقيقة

ولتقديم اعتذار السيد الحبيب الصيد رئيس الحكومة عن مواكبة هذه الأشغال وقد كلّفني للحضور بينكم نيابة عنه في الاحتفال بهذا اليوم العالمي

أودّ كذلك **التأكيد** على أهمية الموضوع الذي تطرحونه اليوم وهو يتنزّل في صلب الحقوق الإنسان الكونية.

الحق في الحقيقة حق طبيعي ومشروع ويجد مرجعا له في القوانين الدولية وهو يعرّف بأنّه "**لكل شعب حقاً غير قابل للتصرف في معرفة الحقيقة عن الأحداث الماضية المتعلقة بارتكاب جرائم شنيعة وعن الظروف والأسباب التي أفضت، نتيجة الانتهاكات الجسيمة أو المنهجية لحقوق الإنسان، إلى ارتكاب هذه الجرائم.**"

لا يمكن الحديث عن عدالة انتقالية إذا لم يتم الاعتراف بهذا الحق ذلك أنّه:

. دون كشف الحقيقة، إقرار التعويضات يجعل من جبر الضرر شراء لصمت المتضرّرين

. دون كشف الحقيقة، معاقبة الجناة تجعل من العدالة الانتقالية عدالة انتقامية بسبب عدم كشف كل الجناة والاقتصار على معاقبة الأقلية منهم.

. دون كشف الحقيقة، لا يمكن إصلاح المؤسسات والقطع مع مظاهر الفساد والرشوة بسبب سهولة الرجوع إلى الوراء.

وهو ما يضع الحق في الحقيقة في قلب مسار العدالة الانتقالية التي تلتزم الدولة التونسية بتطبيق منظومتها وفقا للفقرة الأخيرة من الفصل 148 من الدستور.

والحكومة تؤكّد دعمها لمسار العدالة الانتقالية بما يمكّن من استكمال كامل مراحلها في أحسن الظروف.

لكن تبقى هيئة الحقيق والكرامة هي المسؤولة الأولى عن تحقيق هذا المسار وأنا شخصيّا أعتقد أن الحكومة لن تدّخر جهدا لتيسير عمل هذه الهيئة في اضطلاعها بالمهام التي أوكلها لها القانون الأساسي المحدث لها كما أعتقد أنّ الهيئة قادرة على قيادة هذا المسار إلى مراحله الختامية.

كل التجارب في العالم في مجال العدالة الانتقالية عرفت صعوبات في كل مراحل عملها ومن المؤكد أنّ أعضاء هذه الهيئة واعُون بذلك وقَبلُوا التحدّي ونحن ننتظر منهم الكثير من الجهد والمثابرة والتضحية في سبيل إنجاح هذا المسار وطَوي صفحة الماضي بلا رجعة.

هيئة الحقيقة والكرامة هي كذلك هيئة مستقلة ونظام الهيئات المستقلة جديد في بلادنا وقد كرّسه الدستور، واليوم أصبحنا نشهد تنوّعا مؤسساتيا جديدا لمختلف مكوّنات الدولة فـ**عبارة "مؤسسات الدولة" اليوم وفي ظل دستور الجمهورية الثانية لا تحمل نفس المعني لعبارة مؤسسات الدولة في منظور الدستور الأوّل** للجمهورية التونسية، فاليوم نتحدّث عن هيئات مستقلة للانتخابات وللإتصال السمعي البصري ولمقاومة الفساد ولحقوق الأجيال القادة ولحقوق الإنسان وللجماعات المحلية ونتحدّث عن المحكمة الدستورية وعن المجلس الأعلى للقضاء ونتحدّث عن لامركزية جهوية

ومحلية وإقليمية، وبالتالي فإنّ إعادة تشكيل مؤسسات الدولة في هذا التنوّع الجديد وهذا المشهد المؤسساتي الجديد يعتبر في حدّ ذاته ثراءا كبيرا قد يتطلّبا جهدا أكبر من هيئة الحقيقة والكرامة على غرار بقية الهيئات من حيث أنّه عليها العمل على إرساء المسار في نفس الوقت الذي يكون عليها تركيز الهيئة.

يبقى التّاكيد على أن إصلاح الدّولة يفترض كشف الحقيقة.